



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



تحت سامي إشراف سيادة رئيس الجمهورية محمد المنصف المرزوقي

ندوة

نحو إصلاح منظومة الرقابة الإدارية والمالية في تونس
لتفعيل دورها في مقاومة الفساد

نزل أفريقيا، تونس، 11 جوان 2013

البرنامج

لمحة مختصرة

تتظّم الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية ندوة دولية في تونس بتاريخ 11 جوان 2013 بعنوان "نحو إصلاح منظومة الرقابة الإدارية والمالية في تونس لتفعيل دورها في مقاومة الفساد". وذلك تحت سامي إشراف سيادة رئيس الجمهورية وبالتعاون مع المشروع الإقليمي لـ "مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تهدف الندوة إلى تمكين المعنيين من رسم صورة أوضح عن نقاط القوة والضعف في منظومة الرقابة الإدارية والمالية التونسية القائمة حالياً، وتبادل التجارب والخبرات ذات الصلة بغية مناقشة سبل تفعيل هذه المنظومة وجعلها أكثر قدرة على مقاومة الفساد. ويصبّ ذلك في خدمة الجهود الساعية إلى بلورة استراتيجيات الإصلاح على الصعيد الوطني، بما في ذلك الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. يشارك في الندوة مسؤولون رفيعو المستوى من الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية في تونس، بالإضافة إلى خبراء وطنيين وإقليميين ودوليين بارزين وممثلين عن الجهات المعنية الأخرى.

1. مقدّمة

1. تضم المنظومة الحالية للرقابة الإدارية والمالية اللاحقة في تونس ثلاث هيئات لديها اختصاصات أفقية متشابهة، وتشمل القطاع العمومي بأكمله والهيكل التي تستفيد من الدعم العام. وهذه الهيئات هي:

- هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية التابعة لرئاسة الحكومة
- هيئة الرقابة العامة للمالية التابعة لوزارة المالية
- هيئة الرقابة العامة لأموال الدولة والشؤون العقارية التي تتبع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

2. بالإضافة الى ذلك توجد هيئات أخرى تقوم بمهام الرقابة، مثل التفتّحات الوزارية الذي تملك مجالات تدخّل عمودية تقتصر على الوزارة والدّوات التي تتبعها، بالإضافة إلى دائرة المحسابات التي تتمتع بسلطات قضائية في المقام الأول. أما بالنسبة لمتابعة التقارير الرقابية التي تعدها الهيئات العامة المذكورة أعلاه ودائرة المحسابات، فنقوم بها منذ سنة 1993 الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية والتي تعتبر مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تخضع لإشراف رئاسة الجمهورية. مع الإشارة إلى أنه لا يوجد في النظام الحالي أية هيئة مستقلة تختصّ في تقييم تنفيذ البرامج والسياسات العامة.

3. رغم قيامها بمهام أفقية تشمل جميع الوزارات والإدارات التي تدير الأموال العامة، تخضع الهيئات الرقابية العامة حالياً لسلطة الوزراء الذين تتبع لهم ولا تتصرف إلا وفقاً لأوامر بمهمة تصدر عن هؤلاء الوزراء، مما يخضعها للسلطة التنفيذية في الوقت الذي من المفترض أن تقوم هي بمراقبتها. أدّى هذا الوضع إلى الحدّ من نجاعتها ومن

مجاللت تدخلها ونجم عنه انخفاض في عدد المهام الرقابية، وتأخير في إعداد التقارير والرصد، ونقص في الكفاءة، وجميع هذه الأمور ملحوظة من خلال النقاط التالية:

- بطء في انجاز المهام
- غياب معايير موضوعية لاختيار الهياكل التي ستخضع للرقابة
- عدم إخضاع السلطات السيادية للرقابة، مثل رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ووزارات الداخلية والدفاع والعدل
- عدم وجود استعمال أمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة
- عدم إمكانية التقيد بالمعايير الدولية الخاصة بالرقابة والتقييم
- عدم وجود أدلة معينة للإجراءات
- تهميش وظيفة التقييم

كما وتعاني الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية من نفس أوجه القصور، وخاصة محدودية صلاحياتها والنقص في الموارد البشرية.

4. تمثل الثورة التونسية التي اندلعت في 14 جانفي 2011، وهي حركة شعبية تناضل في سبيل الحرية والكرامة، انتفاضة في وجه هدر المال العام والفساد. إن تحقيق أهدافها يقتضي إعادة النظر في نظام الرقابة والمتابعة كي تُلبى مطالب المجتمع الساعي إلى إقامة نظام ديمقراطي ينسجم مع متطلبات الحكم الرشيد. في هذا السياق، ومن أجل التغلب على النقائص المذكورة، ينبغي إصلاح وظائف الرقابة والمتابعة عبر ضمان استقلالية الهيكل المعني وفك إرتباطه بالسلطة التنفيذية وعبر تكييف طريقة عمله مع مبادئ الحكم الرشيد. وتوجد عدّة توصيات من الممكن إقتراحها في هذا السياق، من بينها:

- تغيير الطبيعة القانونية للهيئة العليا من مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية إلى هيئة عمومية مستقلة، مسؤولة عن الرقابة والتقييم والمتابعة وتسمى "المجلس الوطني للرقابة والتقييم". ومن شأن ذلك تمكينها من أداء وظائفها بشكل مستقل وبالجدوى والنجاعة التي تستجيب لمبادئ الثورة.
- توحيد الهيئات الرقابية العامة الثلاث وتحريرها من سلطة الوزراء المعنيين وذلك من خلال دمجها بالمجلس المذكور أعلاه. ويأتي هذا النهج في إطار سياسة إعادة تنظيم وترشيد إدارة الشأن العام، وهو يلبي الحاجة لإعطاء دور لهذه المؤسسة الجديدة يتجاوز نطاق الرقابة "التقليدية".
- منح المجلس الوطني للرقابة والتقييم صلاحيات موسعة تشمل تقييم تنفيذ البرامج والسياسات العامة.
- تعزيز مبدأ الجماعية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمهام الرقابة والتقييم والمتابعة والإستناد عند ضبط برامج العمل، إلى معايير موضوعية تضمن دورية أفضل في عمليات الرقابة وتجنب التدخلات المتعددة في وقت واحد.

- تمكين المجلس من صلاحية إحالة بعض الملفات أو الأعمال الملحوظة في السجلات الى النيابة العمومية للقيام بإجراءات التتبع الجزائي، فضلاً عن إحالة أخطاء التصرف الملحوظة في التقارير الرقابية الى دائرة الزجر المالي.
- ضمان استقلال أعضاء المجلس الوطني للرقابة والتقييم عن الأحزاب السياسية.
- ترشيد إدارة الموارد البشرية والمادية المتاحة في مختلف أجهزة الرقابة والمتابعة.
- توفير تدريب ملائم لأعضاء المجلس وتعزيز قدراتهم.
- نشر تقرير سنوي عن النشاطات يتيح للمجتمع المدني والرأي العام التعرف على مدى إلتزام الإدارة العامة بمبادئ الحكم الرشيد.

II. جدول الأعمال

08.30 – 09.30 التسجيل

09.30 – 10.00 الجلسة الافتتاحية

- تقديم الندوة

السيد غازي الجريبي، رئيس الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية

- كلمة الافتتاح

سيادة رئيس الجمهورية (في صورة التأكيد)

10.00 – 10.15 استراحة

10.15 – 11.30 الجلسة الأولى

واقع منظومة الرقابة الإدارية والمالية في تونس وتحديات تفعيلها

الهدف: عرض ومناقشة الحالة الراهنة لمنظومة الرقابة الإدارية والمالية في تونس بغية رسم صورة متكاملة عنها وتحديد التحديات القائمة والفرص المتاحة لإصلاحها.

- **رئيس الجلسة**
السيد غازي الجريبي، رئيس الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية
- **المشهد الرقابي في القطاع العمومي: بين التثنت والتوحيد**
السيد خالد العذاري رئيس هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية
- **إستقلالية هيكل الرقابة ضمان لنجاعة مقاومة الفساد**
السيد عبد الحميد ثابت، قاضي مالي، مكلف بمأمورية بالهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية
- **نقاش مفتوح**

12.45 – 11.30 الجلسة الثانية

الدروس المستفادة من التجارب المقارنة في تفعيل دور الرقابة الإدارية والمالية في مقاومة الفساد ومكافحة الإثراء غير المشروع

الأهداف: تمكين المشاركين من التعرف على أبرز الدروس المستفادة من التجارب الدولية في إصلاح منظومات الرقابة الإدارية والمالية بغية تفعيل دورها في مقاومة الفساد، بما في ذلك مكافحة الإثراء غير المشروع؛ ومناقشة فرص إطلاق مبادرات مبتكرة في هذا المجال بما في ذلك تطوير وظيفة الرقابة الداخلية وتعزيز علاقة هيئات الرقابة مع الأطراف المعنيين الآخرين، لا سيّما المجتمع المدني.

- **رئيس الجلسة**
السيد أحمد الورفلي، المستشار القانوني لرئيس الجمهورية
- **دور الرقابة الإدارية والمالية في مقاومة الفساد ومكافحة الإثراء غير المشروع**
الدكتور ستيوارت غيلمان، شريك رئيسي، مجموعة النزاهة العامة
- **العلاقة بين هيئات الرقابة والمجتمع المدني**
السيد فرانشيسكو ككي، اخصائي في مكافحة الفساد، المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في براتيسلافا

- آفاق تطوير نظم الرقابة الداخلية

السيدة رانيا عويضة مارديني، خبيرة محاسبة وأستاذة محاضرة في كلية عليان لإدارة الأعمال، الجامعة الأميركية في بيروت

- نقاش مفتوح

13.00 – 12.45 إستراحة

13.30 – 13.00 الجلسة الختامية

- خلاصات الندوة

السيد أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- ملاحظات ختامية

السيد أحمد الورفلي، المستشار القانوني لرئيس الجمهورية
السيد غازي الجريبي، رئيس الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية

13.30 الغداء
